هؤلاء المنتصرين ازاء اعدائهم كما ظهر في الطريقة التي تمّ بها «توزيع الغنائم».

ان ملفات «القيّم على املاك العدو» ـ كما اسموها ـ حافلة بمئات القضايا، والاوراق، والملفات التي تبرز شاهداً على عمليات النهب، والسلب، والسرقة، والفساد. وقد قال بن ـ غوريون عن ذلك، في احدى جلسات الحكومة: «ان المفاجأة الوحيدة التي واجهتني كانت اكتشاف عيوب خلقية في داخلنا؛ عيوب لم اشك في وجودها؛ اقصد النهب الجماعي الذي اشترك فيه كل اوساط الييشوف».

ان الصورة التي رسمتها الوثائق عن هذه المرحلة تترك انطباعاً وحيداً عن هذا الييشوف: «مجموعة من الرعاع البدائيين، والوحوش الظامئة للسرقة والقتل... قبائل تفتقد لأي قابلية للتنظيم؛ أناس يتحركون بغرائزهم... شيء شبيه فقط بغزوات البرابرة في التاريخ القديم».

عشرات الآلاف من الاسرائيليين؛ جنود ومدنيون وقادة محليون ورجال دولة، نالوا قسطهم من الغنائم: واحد صادر مقعداً وآخر بساطاً؛ واحد أخذ آلة حياكة وآخر آلة حصاد؛ واحد استولى على مسكن وآخر على كرم زيتون. «وبسرعة فائقة ومن دون صعوبة ولدت، خلال هذا الاجتياح، طبقة من الاغنياء الجدد، والتجار، والسماسرة، والمقاولين، والوسطاء على انواعهم».

لكن، اذا وجد في ذلك الوقت من اعطى تبريراً لهذا الوضع، باعتبار ان غرائز الانقسام، والتبرير الخلقي، والاغراءات، ضلّلت كثيرين، أو «لأنه في غياب سلطة مستقرة في كل مجالات الحياة وضع الييشوف القاتل والمنتصر أمام اغراء مادي اجاز له التمتع بغنائم العدو على هذا النحو...»، أو من هتف على نحو فلسفي: «حقاً ان التاريخ يعيد نفسه في كل ما يتعلق بالغريزة الانسانية»، فان عمليات النهب التي نظمها الصهيونيون من خلال القوانين التي سُنّت لتحديد صلاحيات «القيّم على املاك العدو»، وتعريفها الطريف لـ «الغائب»، هي التي استأثرت، في الواقع، بالقسم الاكبر من اعمال النهب لممتلكات الغائبين، الذين كانوا، غالباً، حاضرين وشهوداً على مصادرة أملاكهم.

لقد كانت طرائق مصادرة املاك الغائبين الشغل الشاغل لبن ـ غوريون، الذي ألحّ على ضرورة سن قوانين اضافية لقوانين الطوارىء تتيح للحكومة جعل الغائبين، قانونياً، غائبين الى الابد. ولقد لخّص الغرائب الفقهية لقانون الغائب ما قاله أحدهم متهكماً في الكنيست: «انه، بناء على هذا القانون، فان جيش الدفاع الاسرائيلي هو جيش غائبين»؛ فالحكم بأن كل شخص ترك مدينته، بعد ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، هو غائب ما لم يتسلم وثيقة تثبت انه ليس غائباً، كان ينطبق، ايضاً، على أفراد الجيش الاسرائيلي. وهكذا صودرت، وفق هذا القانون العجيب الغريب، ملايين الدونمات من الأراضي، ومنازل، وحوانيت، وأمتعة، وأموال، وودائع، ومخازن، ومحلات تجارية، الخ. بل ووصل الأمر حد تجميد أملاك الوقف الاسلامي ايضاً، باعتبار ان املاك الوقف الاسلامي، حسب الشريعة الاسلامية، هي ملك الله، وهي، اذاً، كأنها املاك غائب!

لقد نفّذ بن ـ غوريون بالنصب «القانوني» كل هذه السرقات، وذلك دائماً حسب مبداه القائل، ان مصلحة الدولة يجب ان تكون فوق أي اعتبار آخر، وفوق أي اعتبار اخلاقي بالتأكيد. ان مصلحة الدولة أيضاً ـ وهذه عبارة غامضة ومطاطية ـ هي التي ستبرر وتوجّه النشاط الكبير في الخارج لجلب المهاجرين الجدد من اليهود الى اسرائيل. كان بن ـ غوريون يرى في الهجرة «أهمّ عنصر من عناصر الأمن القومي، والقوة العسكرية لدولة اسرائيل». هذا هو الهدف الذي يسمو على ما عداه. أمّا الحاجة الى انقاذ اليهود من الاضطهاد، وهي الايديولوجيا الرسمية التي روّجت لها الحكومة، فنادراً ما تحدث بن ـ غوريون عنها.

كان يؤرقه الهاجس ذاته الذي أرق زعماء اسرائيل بعد اربعين عاماً على تأسيسها؛ أي سعي اسرائيل الى تجاوز هوّة عدم التجانس الكمّي بينها وبين اعدائها العرب. ولهذا الاعتبار، ظهر التركيز على اولوية تنشيط عمليات الهجرة في السياسة الخارجية للدولة. وقد نظر، منذ ذلك الوقت، الى وظيفة الدبلوماسية كتابع للأمن.

ان فكرة الدولة المحاربة التي تعتمد على القوة والسيف سبيلاً وحيداً الى الحياة وجدت بذورها في ذلك